المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
رسالة دورية عدد: 24 س 3

الرباط في، 17 سبتمبر 2008

من وزير العدل

إلى

- **السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف بالدار البيضاء؛ مراكش؛ أكادير وآسفي**
- **السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية بالمحمدية؛ مراكش؛ تزنيت وآسفي**

الموضوع: حول الانتخابات النيابية الجزئية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

رغبة في جعل الانتخابات التشريعية الجزئية المقرر إجراؤها بدائرتكم القضائية المدخل الأساسي والصحيح لمصداقية المؤسسات التمثيلية القادرة على المساهمة الفعالة في تعزيز الحكامة الجيدة، التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده يعطي تعليماته المولوية الكريمة وتوجيهاته السامية لتمر في جو تطبعه النزاهة والاستقامة والشفافية والمصداقية والتنافس الشريف باعتبارها أهم الركائز لبناء دعائم الدولة العصرية المبنية على أسس الحق وسيادة القانون.

وفي هذا الإطار واستعدادا للانتخابات المشار إليها أعلاه، فإنكم مدعوون للمساهمة في انجاز هذه الاستحقاقات بالتطبيق السليم للقانون لتحصين المكاسب الديمقراطية ببلادنا ولترسيخ أسس الدولة

العصرية القوية بالديمقراطية وسلطة القانون، وذلك بالتصدي لكل المخالفات التي من شأنها المساس بشفافية الانتخابات وسلامة عملياتها ونزاهة نتائجها.

لذا أذكركم بمقتضيات المنشورين الوزاريين عدد 10س3 وتاريخ 2007/07/03 و23س3 بتاريخ 2007/07/17 الصادرين في نفس الموضوع كما أطلب منكم العمل على ما يلي:

- تطبيق القانون بكل حرص وصرامة؛
- تعيين أحد نوابكم لمواكبة وتلقي جميع الإجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية؛
- إيلاء الشكايات والوشايات المقدمة لكم في الموضوع بالغ الاهتمام مع إجراء الأبحاث والتحريات بالسرعة والفعالية اللازمتين؛
- إحداث ديمومة مستمرة تحت إشرافكم المباشر لمواكبة مراحل الانتخابات المذكورة؛
- إشعار هذه الوزارة بجميع ما يصل إلى علمكم من خروقات وبوضعية الشكايات والوشايات والإجراءات المتخذة في شأنها.

هذا وأهيب بكم السهر على تطبيق هذه التعليمات بكل دقة وعناية ومراجعة هذه الوزارة في ما قد يعترضكم من صعوبات في هذا الشأن. **والسلام.**

إمضاء:

وزير العدل

عبد الواحد الراضي